٦,٣ ملايين ليتر مازوت زراعي وزعت في ريف الرقة المحرر

مدير الزراعة لـ«الوطن»: ١,٦ مليون رأس من الثروة الحيوانية في الرقة منها ٤٧٠ ألفاً في الريف المحرر

محمود الصالح

كشف مدير الزراعة في الرقة محمد الخدلي عن توزيع ٦,٣ ملايين ليتر مازوت زراعي للفلاحين في محافظة الرقة للموسمين الشتوي والصيفي من العام الحالي.

وبيّن الخدلي لـ«الوطن» أن هذه الكميات من المازوت وزعت للفلاحين ابتداء من تشرين الأول من العام الماضي حتى أيلول الماضي، لكونها توزع للفلاحين الذين يروون مزروعاتهم المرخصة وفق الخطة الزراعية المقررة بوساطة الضخ وكذلك الحال للفلاحين في موسم الحصاد والفلاحة، وللآلات التي يتم بها رش المبيدات.

وأوضح أنه يتم وفق قرار المجلس الزراعي الفرعي منح الفلاح ٧ ليترات مازوت مقابل فلاحة كل دونم من الأرض الزراعية ويتم منح الفلاحين ٤ ليترات للدونم الواحد مقابل كل ريّة، وقد تم التوزيع لمحصول الذرة خمس ريات والقطن خمس ريات وبذر ميال الشمس ريتين وكذلك الجبس البذري، وهذه الكميات من المازوت توزع فقط في المناطق المحررة، وعن خطة الزراعة في الموسم المنتهي بين الخدلي أنه تمت زراعة ١٦٠ ألف هكتار بالقمح المروي و٨٢٠٠ هكتار بالشعير المروي و١٤ ألف هكتار بالقطن ومساحات أخرى بالحاصيل والبقوليات والخضار.

وعن واقع الزراعة في المناطق المحررة التي يمكن أن تقوم الدوائر الزراعية بالإشراف عليها بشكل مباشر أوضح الخدلي أن خطة القمح المروي ١٧٢٠٠ هكتار زرعت بالكامل، وكان الإنتاج المسلم إلى مراكز الحبوب ٣٠ ألف طن والقطن تمت زراعة ٤٧٥ هكتاراً من أصل المخطط وهو ٢٠٠٠ هكتار ويقدر إنتاج المنطقة المحررة من الأقطان ١١٨٨ طناً تم حتى اليوم تسليم ٥٠٠ طن منها، ومازالت عمليات قطاف وتسويق القطن مستمرة في الريف المحرر، كما تمت زراعة ٣٢٨٠ هكتاراً بمحصول الذرة الصفراء يتم حصادها الآن ويقدر إنتاجها بحدود ١٩٦٨٠ طناً، إضافة إلى وجود مساحات مزروعة بالمحاصيل العلفية والخضار.

وعن خطة الموسم القادم ذكر الخدلي أنه تقررت زراعة ٢٠ ألف هكتار بالقمح المروي و٢٠٠٠ هكتار بالشعير المروي و٤٠٤٥ هكتاراً بمحصول القطن ومساحات أخرى بالمحاصيل والخضار الصيفية.

وبين مدير الزراعة أن المساحة الكلية للأراضي المروية في ريف الرقة المحرر في مناطق الدبسي والسبخة ومعدان هي ٢٨٩٥٨ هكتاراً القسم الأكبر منها مروي من خلال مشاريع الري الحكومية بوساطة الأقنية المسبقة الصنع، حيث لا يتكلف الفلاح إلا برسوم بسيطة جداً لا تتجاوز بضعة من آلاف الليرات سنوياً على الهكتار الواحد، أما الأراضي التي تروى بواسطة الضخ من الآبار ومن نهر الفرات والبحيرات بشكل مباشر فهناك تكاليف كبيرة على الفلاحين مقابل قيمة المازوت، على الرغم من أن الدولة توفر جزءاً مما تحتاجه المحركات لعمليات الضخ، لكن هناك تكاليف زيوت وإصلاح محركات وأنابيب نقل المياه والشبكات، وكل هذه النفقات أصبحت باهظة، لذلك تحقق مشاريع الري الحكومية وفراً كبيراً في الأراضي التي ترويها، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على تكاليف الإنتاج.

> ٢٨ ألف هكتار مروية أغلبها تقع ضمن مشاريع الري الحكومية لتخفيف تكاليف الإنتاج فيها

وعن واقع الثروة الحيوانية في محافظة الرقة بين مدير الزراعة أنه يوجد على كامل مساحة محافظة الرقة ١٤٤٥٠٧٣ رأساً من الأغنام منها ٤٢٥٢٩٢ رأساً في المناطق المحررة، وهناك ١٦٤١٦٧ رأساً من الماعز منها ٣٩١٠٦ رؤوس في الريف المحرر و١٥٦٦٨ رأساً من الأبقار ومنها ٥٣٠٠ رأس في الريف المحرر و٣٨٤٧ رأساً من الجمال وجميعها في مناطق خارج السيطرة، وأكد الخدلي أن جميع هذه القطعان تتلقى الرعاية الصحية البيطرية واللقاحات المطلوبة بشكل مجاني سواء في الريف المحرر أو المناطق التي خارج السيطرة من الفرق البيطرية التابعة لمديرية الزراعة في الرقة والتي تتزود بها من وزارة الزراعة ولم تسجل خلال الفترة الحالية انتشار أي جائحة بين قطعان الثروة الحيوانية في جميع أنحاء محافظة الرقة.

رغم أنها أرخص من باقي المحافظات.. أبناء القنيطرة يشكون غلاء اللحوم والغش

مدير التموين لـ«الوطن»: تشديد الرقابة على المسلخ البلدي ومحال بيع اللحوم الحمراء

القنيطرة - خالد الخالد

رغم عدم التزام باعة اللحوم الحمراء بالتسعيرة المحددة من لجنة تحديد الأسعار بالمحافظة، إلا أن أسعار المادة في القنيطرة تعتبر أرخص من محافظتي دمشق وريفها وبعض المحافظات التي تشهر بتربية المواشي.

وبمقارنة أسعار الجدول الحالي والسابق نجد أن أسعار اللحوم الحمراء بقيت ثابتة ولم تتبدل في مركز المحافظة (هناك انخفاض في ريف المحافظة الجنوبي حيث تتركز الثروة الحيوانية وبمقدار ألفي ليرة بالكيلو عن خان أرنبة والمناطق المحيطة فيها) والملاحظ أن هناك استقرار تشهده أسعار اللحوم بالمحافظة، إلا أنه ورغم ذلك هناك عزوف ملحوظ عن اللحوم بسبب انخفاض القوة الشرائية للمواطنين وليكون أغلبية الزبائن لدى محال الجزارة في المحافظة من أبناء دمشق وريفها.

كما أنه لم تغب الشكوى على أصحاب محال القصابة من ناحية التدليس وخلط لحم البقر مع لحم الخاروف، إضافة إلى كثرة عروض بيع البقر الحلوب (١,٥-٢ مليون سعر البقرة) من المربين بسبب عدم القدرة على تأمين المواد العلفية، كما أن الباعة يزيدون مبلغ ٣٠٠٠ ألف ليرة بالكيلو عن السعر الذي أقرته لجنة الأسعار بالمحافظة وبمصادقة المكتب التنفيذي حيث السعر المحدد ١٧ ألف ليرة للمسوفة ونسبة دهن ٢٠ بالمئة من لحم الخاروف بحيث يبيعونها بـ٢٠ ألفاً.

واعتبر صاحب ملحمة في القنيطرة أن الأسعار حالياً غير مناسبة لدخل المواطن وأن «نسبة شراء اللحوم لا تتعدى ٢٠-٣٠ في المئة بسبب الوضع المعيشي، وبأنه لا توجد تسعيرة عادلة تنصف البائع والمستهلك فسعر غنم العواس القائم ٨٠٠٠ ليرة والمذبوح ١٧ ألف والهبرة ٢٠ ألفاً وأما لحم العجل الهبرة فسعره ١٧ ألفاً وبنسبة دهن ١٠ بالمئة بسعر ١٥ ألفاً، كاشفاً أن اللحم الصافي من الذبيحة يعادل ٤٠ بالمئة من الوزن وأكبر مشكلة تواجه المربين غلاء الأعلاف، متوقعاً أن تزيد الأسعار بعد هذه الأمطار بنحو ٥٠٠ للكيلو القائم.

بدوره أشار مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة حمدي العلي إلى أن أسعار اللحوم الحمراء بالقنيطرة تعد من أرخص المحافظات وذلك من خلال المقارنة بين السعر المحدد من لجنة الأسعار وأقرب المحافظات دمشق وريفها حيث بلغ سعر كيلو هبرة الغنم بدمشق ٢٨-٣٠ ألف ليرة وفي القنيطرة ٢٠ ألفاً، بينما وصل سعر كيلو هبرة العجل إلى ٢٥ ألف ليرة بدمشق وفي القنيطرة ١٧ ألفاً، منوهاً بأن الأسعار المحددة بالجدول هي بالنسبة للحمة الخروف المسوفة نسبة الدهن لا تزيد على ٢٠ بالمئة بسعر ١٧ ألفاً ولية خروف ١٥ ألفاً وقلوب وكلاوي وطحالات وبيض خروف ١٠ آلاف والسودة ١١ ألفاً ولحم الغنم هبرة عواس مسموح بذبحها ١٧ ألفاً والمسوفة مسموح بذبحها نسبة الدهن لا تزيد على ٢٠ بالمئة بسعر ١٥ ألفاً ولحم العجل هبرة ١٧ ولحم عجل مسوفة بنسبة ١٠ بالمئة دهن بسعر ١٥ ألفاً وقلوب وكلاوي وطحالات وبيض عجل ١٠ آلاف وسودة ١١ ألفاً ولحم البقر هبرة خالية من الدهن ١٥ ولحم بقر مسوفة بنسبة ١٠ بالمئة دهن بـ١٣ ألفاً.

وبيّن العلي أن المديرية تعاني من نقص عناصر الرقابة التموينية ولكن ذلك لا يعفي المديرية من القيام بواجبها وتسيير دوريات مستمرة على جميع الفعاليات لضبط الأسواق والمخابز ومحطات الوقود ومراقبة الجودة من خلال سحب العينات وتدقيق بطاقات البيان لجميع المواد المعروضة للبيع واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين وإحالتهم إلى القضاء المختص، لافتاً إلى تشديد الرقابة على المسلخ البلدي ومحال بيع اللحوم الحمراء والتأكد من صلاحية المادة والمواشي المذبوحة وخلوها من الأمراض.

وشدد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقنيطرة أن المديرية تسعى لتعزيز التواصل مع المواطنين من خلال ثقافة الشكوى في حال وجود أي مخالفة.

نسبة انقطاعات الأدوية تزداد يومياً ويجب تعديل أسعارها بما يتناسب مع سعر الصرف الحالي

«المجلس العلمي»: المصارف أخذت تمول استيراد المواد الأولية للأدوية على السعر الرسمي لكن مازال بطيئاً

محمد منار حميجو

كشف رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية رشيد الفيصل أن المصارف أخذت حالياً تمول استيراد المواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية على السعر الرسمي وهو ٢٥١٢ ليرة للدولار إلا أن هذا التمويل مازال بطيئاً ويحتاج إلى تسريع أكثر، مشيراً إلى أن المشكلة حالياً في تعديل أسعار الأدوية بما تتناسب مع سعر الصرف الحالي باعتبار أنها تباع حالياً على سعر ١٢٥٦ ليرة للدولار.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الفيصل أن المواد الأولية تم تقسيمها إلى قسمين المواد الأولية التي يتم تمويلها عبر المصارف حصراً على السعر الرسمي، في حين مستلزمات الأدوية يتم تمويلها من شركات الصرافة على سعر ٣٤٦٠ ليرة للدولار في حين تسعر حالياً على سعر ١٢٥٦ ليرة للدولار.

> المواطن ومعامل الدواء يتشاركان في المعاناة

واعتبر الفيصل أن قرار تمويل مستلزمات الأدوية عبر شركات الصرافة سيشكل عبئاً على الصناعات الدوائية وبالتالي سوف ينعكس سلباً عليها باعتبار أن سعر الصرف في هذه الشركات مرتفع ويختلف كثيراً عن سعر الصرف الرسمي.

وبيّن أن المستلزمات الطبية هي التي تشمل الزجاجيات بأنواعها وأنابيب المراهم والألمنيوم ولوازم التغليف وغيرها من هذه المستلزمات، مشيراً إلى أن هناك معاناة أخرى للمعامل وهي ارتفاع أسعار حوامل الطاقة، ومعرباً عن أمله أن يتوافر المازوت الصناعي كما وعدت الحكومة بذلك وأنه من المتوقع أن تظهر نتائج ذلك خلال أسبوع.

وأكد الفيصل أن أزمة الدواء مازالت مستمرة ونسبة الانقطاع لبعض الأنواع يوماً بعد يوم من دون أن يحددها، مشيراً إلى أن معاناة المعامل واضحة كما أن معاناة المواطن لا تقل عن معاناة المعامل، مشيراً إلى أن المجلس سيبقى يطالب بتعديل أسعار الأدوية بما يتوافق مع سعر الصرف الرسمي الحالي حتى يصل إلى حالة من التوازن والاستقرار.

وبيّن الفيصل أنه وعدنا خيراً من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع، لافتاً إلى أن الوزارة بكل تأكيد سوف تستمع للمطالب لتسير الأمور بالشكل المثالي.

وأوضح أن المجلس لم يطلب سعراً محدداً لتعديل أسعار الأدوية إلا أن الحقائق تشير على أرض الواقع إلى أن الأدوية تباع حالياً على سعر ١٢٥٦ في حين السعر الرسمي هو ٢٥١٢ ليرة للدولار.

وأعرب الفيصل عن أمله أن تعطى أهمية كبيرة لتمويل أسعار المواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية لما لها من أهمية كبيرة، وخصوصاً أن المعامل تلاقي صعوبات كبيرة وبالتالي فإنها بحاجة إلى العديد من الإجراءات لحل هذا الموضوع.

ودق رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية رشيد الفيصل في تصريحات سابقة لـ«الوطن» ناقوس الخطر من غياب الكثير من الزمر الدوائية بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج الدواء، وانخفاض أسعار مبيعها بسبب اختلاف سعر الصرف بين الواقع والسعر الذي حدده المصرف المركزي، مشيراً إلى أنه في حال استمرار تطبيق التسعيرة الحالية سنفقد جميع المضادات الحيوية من الأسواق لأن مصانع الدواء لن تستمر في الإنتاج.